إصابة فتى في الزبابدة واعتقالات في الضفة وحرائق في بيوت مهجورة في بيت عنان

استشهاد المواطن فتحي خازم برصاص الاحتلال في جنين

مكان استشهاد فتحي خازم برصاص قوات الاحتلال في بيته في مدينة جنين (وفا)

محافظات- الحياة الجديدة- وفا- واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي أمس اعتداءاتها على الضفة الفلسطينية المحتلة حيث قتلت مواطنا وأصابت واعتقلت آخرين.

واستشهد المواطن فتحي زيدان خازم (58 عاما)، فجر أمس، برصاص قوات الاحتلال في مدينة جنين.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال داهمت منزل المواطن خازم بمنطقة الدوار الرئيسي وسط مدينة جنين، وأطلقت الرصاص الحي عليه ومنعت مركبة الإسعاف من الوصول إليه، وتركته ينزف حتى استشهاده واحتجزت جثمانه.

والشهيد خازم هو والد الشهيدين رعد وعبد الرحمن.

وأصيب فتى، فجر أمس، برصاص قوات الاحتلال، خلال اقتحامها بلدة الزبابدة جنوب جنين. وأفادت جمعية الهلال الاحمر بأن طواقمها تعاملت مع إصابة فتى (14 عاما) بالرصاص الحي في الصدر والظهر، خلال اقتحام قوات الاحتلال البلدة، ونقلته إلى المستشفى.

واعتقلت قوات الاحتلال سبعة مواطنين من محافظة الخليل. وذكرت مصادر محلية ان قوات الاحتلال اقتحمت بلدة بيت أمر شمال الخليل، واعتقلت كلا من أمجد حابس أبو عياش، ورائد اخليل، ومصطفى محمد قوقاس، عقب مداهمة منازلهم وتفتيشها والعبث بمحتوياتها.

كما اعتقلت قوات الاحتلال ستة مواطنين خلال اقتحام مدينة جنين ومحيطها. وقال نادي الأسير إن قوات الاحتلال اعتقلت المواطن إبراهيم البيطاوي وزوجته، عقب مداهمة منزلهما في محيط الجامعة العربية الأمريكية، للضغط على نجله قيس لتسليم نفسه. وأضاف أن قوات الاحتلال اعتقلت ثلاثة شبان بعد مداهمة منازلهم في الحي الشرقي من مدينة جنين، هم: حسن إبراهيم سيد، ونور أحمد أبو عزيز، ومحمد فرحان سعدي.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الأسير المحرر محمد فارس جرادات، عقب مداهمة منزله في حي الهدف بمدينة جنين. واعتقلت قوات الاحتلال شابا من قرية أم سلمونة جنوب بيت لحم. وأفادت مصادر بأن قوات الاحتلال اعتقلت مراد جهاد حيان (26 عاما) بعد دهم وتفتيش منزل ذويه.

كما اعتقلت قوات الاحتلال مواطنا ونجله من قرية كفر قليل جنوب نابلس. وأفادت مصادر لـ"وفا" بأن قوات الاحتلال اقتحمت قرية كفر قليل وداهمت منازل المواطنين هناك وفتشتها وعبثت بمحتوياتها، واعتقلت المواطن وسيم منصور ونجله خالد.

وأضافت أن قوات الاحتلال اقتحمت أحياء وشوارع عدة من نابلس، منها محيط مخيم العين، وشارع تونس، والتعاون، وشارع هواش، دون أن يبلغ عن اعتقالات. واعتقلت قوات الاحتلال المواطنة أفنان هاشم وديع صالح، عقب مداهمة منزل والدها في قرية شوفة جنوب شرق طولكرم.

وأفادت مصادر محلية لـ"وفا"، بأن قوات الاحتلال داهمت منزل عائلة صالح، وأخضعت المنزل لعملية تفتيش دقيقة لوقت طويل، وسرقت مبالغ مالية ومصاغ ذهبي من المنزل.

وأضافت أن قوات الاحتلال اقتحمت عددا من المنازل الأخرى في القرية، وفتشتها، وأخضعت سكانها للتحقيق، كما احتجزت عددا منهم لفترات متفاوتة.

وتشهد قرى وبلدات طولكرم، اقتحامات يومية متكررة من قوات الاحتلال، تترافق مع عمليات تفتيش واحتجاز للمواطنين.

واعتقلت قوات الاحتلال شابا من مدينة طوباس.

وأفاد مدير نادي الأسير في طوباس كمال بني عودة، بأن قوات الاحتلال اعتقلت الشاب وليد مؤيد صوافطة (22 عاما) بعد مداهمة منزل ذويه.

وكانت قوات الاحتلال اقتحمت المدينة بعدة آليات عسكرية، وداهمت عددا من منازل المواطنين.

واقتحمت قوات الاحتلال قريتي اللبن الشرقية وعمورية، جنوب نابلس، ونصبت حاجزا عسكريا عند جسر بيت تعمر شرق بيت لحم المؤدي إلى بلدة زعتره، وأوقفت وفتشت مركبات المواطنين، ودققت في هوياتهم، ما أدى إلى أزمة مرورية في المكان.

كما اقتحمت قوات الاحتلال بلدة بيت عنان، شمال غرب القدس المحتلة. وأفادت مصادر محلية، بأن الاحتلال تسبب باندلاع حرائق في محيط عدد من البيوت المهجورة في البلدة، نتيجة إطلاقه قنابل الغاز السام بكثافة، ما أدى لأضرار مادية لواجهات عدد من البيوت، كما أطلق الجنود الرصاص الحي في محيط مقبرة البلدة وشوارعها. وعلقت قوات الاحتلال أعلاما إسرائيلية على عدة مواقع بمحاذاة شارع جنين-نابلس، بدءا من مفترق عنزا وصولا إلى محطة عرابة، وامتدت إلى منطقة الفواري باتجاه يعبد. وأفادت مصادر محلية، بأن الخطوة تأتي في ظل تصاعد الهجمة الاحتلالية والاستيطانية في محافظة جنين، بالتزامن مع عمليات هدم للمنشآت والمباني السكنية، والاستيلاء على الأراضي، واقتلاع الأشجار، وإقامة البؤر الاستيطانية، وتشديد القيود على حركة المواطنين. ويشهد شارع جنين-نابلس والمناطق المحيطة به تصعيدا ميدانيا متواصلا، في وقت تواصل فيه قوات الاحتلال فرض إجراءات ووقائع جديدة على الأرض، بالتزامن مع تصاعد اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين وممتلكاتهم وأراضيهم.

رئيس الوزراء الماليزي حذر الشركات الدولية من المشاركة فيه

تحذيرات عربية ودولية من مخطط "E1" الاستيطاني: يقوض بشكل خطير قابلية تحقق حل الدولتين

عواصم- الحياة الجديدة- وكالات- تواصلت ردود الفعل العربية والدولية المنددة والمحذر من المشروع الاستيطاني E1.

وانضمت كل من اسبانيا السويد وبلجيكا أمس الجمعة لفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا التي أدانت الخميس المشروع الاستيطاني.

وكانت إسرائيل أعطت الضوء الأخضر في آب/أغسطس 2025 لمشروع "إي1-" (E1) الاستيطاني الممتد على مساحة تقارب 12 كيلومترا مربعا في الضفة الفلسطينية المحتلة، ما أثار تنديدا دوليا. وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وقتها إن ذلك "يهدد قابلية قيام دولة فلسطينية مستقلة تماما وذات سيادة ومتصلة جغرافيا".

وقالت باريس وروما وبرلين ولندن في بيان مشترك إنه "في ظل حالة عدم الاستقرار الشديد في الضفة الغربية، وما تشهده من مستويات غير مسبوقة من العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين، فضلا عن القيود الصارمة المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، فإن هذا القرار يثير قلقا متزايدا".

وأضاف البيان "نحض الحكومة الإسرائيلية على التراجع فورا عن هذه الخطط ووقف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية"، محذرا الشركات من التقدم بعروض لمشاريع البناء، لما ينطوي عليه ذلك من خطر "التورط في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي".

وأدانت إسبانيا، طرح المناقصات. وأكدت وزارة الخارجية الإسبانية في بيان أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة المحتلة مخالفة للقانون الدولي، وتشكل عائقا أمام السلام وحل الدولتين، داعية حكومة الاحتلال للتراجع عن القرار والوفاء بالتزاماتها الدولية.

وحثت المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته في الدفع نحو تطبيق حل الدولتين، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

ووصف وزير الخارجية البلجيكي ماكسيم بريفو المناقصة بأنها "غير مقبولة"، مشيرا إلى أن المشروع "من شأنه أن يقوض بشكل خطير قابلية تحقق حل الدولتين".

وجاءت إدانته بعد تصريح لنظيره البريطاني إد ميليبند الأربعاء، طالب فيه بوقف المشروع والتوسع الاستيطاني في الضفة المحتلة، في حين استدعت لندن القائم بالأعمال الإسرائيلي. وأشار ميليبند إلى أنه نقل الرسالة مباشرة إلى نظيره الإسرائيلي جدعون ساعر.

وكانت الحكومة البريطانية تعهدت الأربعاء كشف "مجموعة شاملة من التدابير" في الأسابيع المقبلة، بما فيها فرض عقوبات تستهدف المتورطين في "التوسع الاستيطاني غير القانوني". وأضاف ميليبند "لن تقف بريطانيا مكتوفة اليدين وتقبل بتدمير حل الدولتين".

ويسعى المخطط لبناء 3400 وحدة استيطانية في مشروع من شأنه أن يقطع الضفة المحتلة إلى قسمين ويحول دون قيام دولة فلسطينية محتملة.

وتشمل أحدث مناقصة أكثر من 1200 وحدة سكنية، وفق منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية غير الحكومية.

وذكرت المنظمة أن وزارة الإسكان الإسرائيلية طرحت المناقصة في 18 آب/أغسطس وفتحت باب تقديم العروض لها بشكل فوري. أما الموعد النهائي لتقديم العروض فهو 19 تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل أسبوع من الانتخابات الإسرائيلية المقررة في 27 من الشهر ذاته.

وأشارت المنظمة إلى أن هذه المساكن تشكل نحو ثلث مشروع "إي1-" واتهمت الحكومة بمحاولة المضي قدما في التزامات البناء قبل الانتخابات.

وأكدت وزيرة الخارجية السويدية ماريا مالمر ستينرغارد، أن بلادها تتوافق مع الموقف الوارد في البيان المشترك الرافض لمخطط الاستيطاني في منطقةE1 .

ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع فورا عن مخططات E1 ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية، مؤكدة أن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأن التوسع الاستيطاني يقوّض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وأدان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه، إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرح عطاء لبناء 1234 وحدة استيطانية جديدة ضمن ما يسمى مخطط (E1) في القدس المحتلة.

وأكد في بيان أن هذا الإجراء يمثل امتدادا لسياسات الاستيطان، والضم، والتهجير القسري، وفرض الأمر الواقع، الرامي إلى تغيير الوضع القانوني والسياسي والديمغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وحذر من الخطورة البالغة لهذا المخطط الاستيطاني الذي يهدد بالتهجير القسري للتجمعات البدوية، ويعزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني، فضلا عن تقويض وحدة الأرض الفلسطينية وكذلك الجهود الدولية لتنفيذ حل الدولتين.

وأكد أن الاستيطان الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية غير شرعي وغير قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 2334، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بهذا الخصوص.

ودعا المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات فورية لإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، باحترام التزاماتها الدولية، والوقف الفوري لجميع جرائمها وانتهاكاتها الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

وأدان رئيس البرلمان العربي محمد اليماحي، مخطط سلطات الاحتلال في منطقةE1 ، وتصريحات وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال المتطرف بن غفير، التي دعا فيها إلى قتل عشرات المواطنين في قطاع غزة كل ليلة.

وأكد اليماحي في بيان أن هذه الممارسات تكشف إصرار حكومة الاحتلال على المضي في نهج عدواني ممنهج يستهدف الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني على حد سواء، محذرا من أن مخطط (E1) يمثل تصعيدا خطيرا في مشروع الاستيطان والضم غير المشروع للأراضي الفلسطينية، ويستهدف تقطيع أوصال الضفة المحتلة وعزل شمالها عن جنوبها، بما يقوض وحدة الأرض الفلسطينية ويقضي عمليا على فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

وشدد اليماحي على أن استمرار الاحتلال في تنفيذ هذا المشروع رغم التحذيرات الدولية يمثل تحديا سافرا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية ورادعة لوقف الاستيطان والضم ومحاسبة المسؤولين عنهما.

وأدان تصريحات بن غفير التي دعا فيها إلى قتل ما بين 30 و40 فلسطينيا كل ليلة، معتبرا إياها تحريضا صريحا وخطيرا على قتل الشعب الفلسطيني وتجسيدا لخطاب الكراهية والعنصرية ونزع الإنسانية، مؤكدا أن صدورها عن مسؤول حكومي في كيان الاحتلال يمثل تصعيدا بالغ الخطورة لا يجوز التعامل معه باعتباره مجرد تصريحات سياسية، مؤكدا أن مخطط E1 على الأرض وخطاب بن غفير المحرض على القتل في غزة يمثلان سياسة واحدة تقوم على الاستيطان والاقتلاع والتهجير والقتل وفرض الأمر الواقع بالقوة، محذرا من أن استمرار الإفلات من العقاب يشجع الاحتلال على التمادي في ارتكاب المزيد من الجرائم.

وطالب رئيس البرلمان العربي، المجتمع الدولي ومجلس الأمن والبرلمانات والمنظمات الدولية بتحمل مسؤولياتهم، واتخاذ إجراءات ملموسة لوقف الاستيطان والضم، ومحاسبة المسؤولين عن التحريض على قتل الفلسطينيين، مؤكدا أن الاستيطان والضم والتهجير والقتل لن يصنعوا أمنا أو سلاما، والطريق الوحيد للسلام يبدأ بإنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وليس بتكريس الاحتلال وفرض سياسة الأمر الواقع.

وأدان رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم، طرح سلطات الاحتلال عطاءات لبناء وحدات استيطانية في إطار مشروع E1 ، محذرا الشركات الدولية من المشاركة في هذا المشروع.

وقال إبراهيم في منشور عبر منصة "إكس"، أمس الجمعة، "أدين بشدة قرار النظام الإسرائيلي طرح عطاءات لبناء مشروع (E1) الاستيطاني".

وأوضح أن هذه المنطقة الواقعة شرق القدس لطالما كانت تعد أساسية لقابلية قيام دولة فلسطينية، محذرا من أن أي بناء فيها من شأنه أن يؤدي إلى تجزئة الضفة الغربية المحتلة و"يقوض بشكل خطير فرص إقامة وطن فلسطيني متصل جغرافيا."

وأكد أنور أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، متهما إسرائيل بمواصلة أنشطتها الاستيطانية غير القانونية "دون مساءلة".

وقال إن القرار الأخير يأتي في ظل تصاعد غير مسبوق في أعمال العنف التي يرتكبها الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة المحتلة، واستمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

وأضاف أن هذه الخطوة تظهر أن إسرائيل تخلت عن "حتى مجرد الادعاء بالسعي إلى السلام أو احترام إرادة المجتمع الدولي". وجدد أنور إبراهيم دعم ماليزيا للشعب الفلسطيني و"حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وقابلة للحياة، ومتصلة جغرافيا ومستقلة". وحذر الشركات التي قد تفكر في المشاركة في العطاءات، قائلا: "ستتابع ماليزيا عن كثب أي شركة دولية تختار المشاركة في هذه العطاءات، وستتخذ الإجراءات المناسبة بحقها".

"مقاومة الجدار": 87 شهيدا على يد المستوطنين منذ 2019 بينهم 25 منذ مطلع العام الجاري

رام الله- الحياة الجديدة- كشفت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن 87 مواطنا استشهدوا نتيجة اعتداءات المستوطنين الإرهابيين بين مطلع عام 2019 و21 آب 2026، بينهم 25 شهيدا منذ بداية العام الجاري. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحده، ارتقى 61 شهيدا، أي ما يزيد قليلا على 70 ٪ من مجموع الحالات المسجلة خلال كامل الفترة.

وحسب الهيئة، يظهر التسلسل السنوي انتقالا حادا في مستوى القتل: سجل شهيدان في 2019، وشهيد واحد في 2020، وخمسة في 2021، وستة في 2022، قبل أن يقفز العدد إلى 23 شهيدا في 2023. وسجل 11 شهيدا في 2024 و14 في 2025، فيما بلغ العدد 25 شهيدا خلال أقل من ثمانية أشهر من 2026، ليصبح العام الجاري الأعلى في السلسلة حتى الآن، وبزيادة تقارب 79 ٪ عن كامل عام 2025.

وتكشف القراءة الشهرية عن موجات قتل مركزة ارتبطت بهجمات جماعية واسعة؛ فقد سجل عشرة شهداء في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتسعة في آذار/مارس 2026، وسبعة في تموز/يوليو من العام نفسه. ويؤكد هذا التركز أن الارتفاع لا ينتج عن حوادث فردية متباعدة، بل عن موجات عنف تتسع سريعا وتخلف أكثر من ضحية في التجمع الواحد والهجوم الواحد.

رام الله ونابلس في مركز الاستهداف

مكانيا، تصدرت محافظة رام الله والبيرة السجل بـ36 شهيدا، أي نحو 41 ٪ من الإجمالي، تلتها نابلس بـ26 شهيدا، أي قرابة 30 ٪. وبذلك استحوذت المحافظتان وحدهما على 62 شهيدا، بما يعادل 71 ٪ من جميع الحالات. وسجلت الخليل تسعة شهداء، والقدس وسلفيت خمسة شهداء في كل منهما، وبيت لحم ثلاثة، وقلقيلية اثنين، إضافة إلى حالة واحدة مدرجة في السجل ضمن أراضي عام 1948.

ويشير هذا التركز إلى ارتباط جغرافيا القتل بالمناطق التي تشهد تمددا متسارعا للبؤر الاستيطانية، وهجمات متكررة على القرى والطرق والأراضي الزراعية. فالعنف هنا لا يعمل خارج المشروع الاستيطاني، بل يؤدي وظيفة مباشرة في إخافة السكان، وتقييد وصولهم إلى أراضيهم، وتهيئة المجال للاستيلاء عليها وفرض وقائع جديدة.

ضحايا في سن مبكرة

ويكشف التوزيع العمري أن 12 من الشهداء كانوا أطفالا دون الثامنة عشرة، بما يقارب 14 ٪ من الإجمالي، فيما بلغ عدد الشهداء بين 18 و29 عاما 41 شهيدا. وبجمع الفئتين، يتبين أن 53 شهيدا كانوا دون سن الثلاثين، أي 61 ٪ من جميع الضحايا. كما ضمت القائمة 15 شهيدا بين 30 و39 عاما، وتسعة بين 40 و49 عاما، وسبعة بين 50 و59 عاما، وثلاثة في سن الستين فأكثر. وتراوحت الأعمار بين 14 و72 عاما، وبلغ العمر الوسيط 26 عاما ومتوسط العمر نحو 30 عاما.

إرهاب منظم تحميه منظومة الإفلات من العقاب

ولا يمكن التعامل مع هذه الأرقام بوصفها حصيلة احتكاكات عارضة. فالتكرار الزمني، والتركز الجغرافي، وارتفاع عدد الضحايا في هجمات جماعية، كلها تكشف نمطا من إرهاب المستوطنين يتحول فيه السلاح والعنف إلى أداة للسيطرة على الأرض والتهجير. ويزداد هذا النمط خطورة في ظل الحماية العسكرية، وتسليح المستوطنين، واتساع البؤر الاستيطانية، وغياب المساءلة الفعلية عن مرتكبي الجرائم والمحرضين عليها.

ولم يتشكل هذا التصاعد في فراغ. فمنذ تشكيل حكومة اليمين الفاشي في إسرائيل في 29 كانون الأول/ديسمبر 2022، انتقلت أكثر قوى المشروع الاستيطاني تطرفا من هامش التحريض إلى مركز القرار، وأصبحت البيئة السياسية والقانونية والأمنية أشد تمكينا للمستوطنين: توسيع البؤر وتسوية أوضاعها، وتوفير الحماية والموارد، وتسهيل الحصول على السلاح، مقابل تحقيقات وملاحقات لا تصنع ردعا حقيقيا. والرسالة العملية للمعتدي واضحة: العنف ليس خروجا على السياسة، بل أداة تخدم إعادة هندسة الأرض ودفع الفلسطينيين إلى الرحيل.

وفي الميدان، يتآكل الحد الفاصل بين المستوطن والجندي؛ فمستوطنون مسلحون يعملون ضمن فرق حراسة أو بصفات عسكرية احتياطية، بينما ترافق قوات الاحتلال بعض الهجمات أو تمتنع عن وقفها، وتتيح الأسلحة والمعدات والتدريب التي توفرها الدولة تبادلا وظيفيا بين العنف المدني والقوة العسكرية.

ويقابل ذلك موقف دولي متردد وغير حاسم: عقوبات محدودة وانتقائية طالت أفرادا وشبكات، بينما بقيت السياسات الرسمية والبنية الاستيطانية الممكنة بلا كلفة حقيقية، بل ألغت الولايات المتحدة في 2025 نظام العقوبات الذي كانت قد فرضته على متورطين في عنف الضفة الغربية. وهذه الازدواجية -حماية المدنيين في الخطاب وتعطيل المساءلة في الممارسة- تمنح منظومة العنف مزيدا من الوقت والمساحة للتوسع.

ودعت الهيئة المجتمع الدولي إلى الانتقال من الإدانة إلى المساءلة، من خلال فرض عقوبات على مرتكبي اعتداءات المستوطنين والجهات الرسمية التي تمكنهم، ووقف أي دعم مالي أو تجاري للمستوطنات، وتوفير حماية فعلية للتجمعات الفلسطينية المهددة، وضمان ملاحقة هذه الجرائم أمام الهيئات القضائية الدولية. فاستمرار الإفلات من العقاب لا يعني تكرار الاعتداء فحسب؛ بل يعني منح الضوء الأخضر لهجمات أكثر اتساعا ودموية.